

المساعدات «الإنسانية» وقرار مجلس الأمن

■ **عامر نعيم الياس***

صوّت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية من دون الحصول على «موافقة الحكومة السورية» لكن مع وجوب «إبلاغها». ويفرض القرار على حركة عبور الحدود «آلية مراقبة» من الأمم المتحدة على «طبيعة الشحنات الإنسانية»، حيث سيُمنَن فريق من المراقبين الأمينين لمدة 180 يوما لمراقبة تنفيذ القرار. وستمر القوافل عبر أربع نقاط حدودية، منها اثنتان في تركيا هما باب السلام وباب الهواء، ونقطة في العراق هي العبرية، ونقطة في الأردن هي الرمثا. وبحسب «لوموند» الفرنسية فإن القرار الجديد «يختلف عمّا سبقه من قرارات بالتلويح بتدابير إضافية في حال عدم امتثال أي طرف من الأطراف السورية له»، فهل يختلف القرار فعلا عن ذلك الذي صدر في نيسان الماضي حول المساعدات الإنسانية أيضا، أم أنه يبقى مجرد حبر على ورق كالذي سبقه؟

في المبدأ فإن أيّ قرار صادر عن مجلس الأمن يعتبر خطوة إضافية في مسار تدويل القضية السورية عبر المؤسسات الدولية وتوسيع تشعبات هذه القضية أمميا، ابتداءً من المستوى السياسي وليس انتهاءً بالمستوى الإنساني الذي يمثل أحد أهمّ أدوات التدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدول الخارجة عن سيطرة السياسات الأيركّية. لكن هذا القرار الذي استمرت مناقشته أكثر من خمسة أسابيع خضع لتعديلات جوهرية عدة تحدّ من آثاره السلبية التي تخص النقطة الأساس التي ركّز عليها الإعلام الغربي والخليجي وهي «دون موافقة الحكومة السورية»، وأبرز هذه التعديلات:

القرار لم يشمل «الحرية التامة لنقل المساعدات» التي كانت تسعى إليها الدول الغربية، فالدولة السورية لها الحق في تفتيش الشحنات التي تشك بها في المناطق التي تسيطر عليها.

شمل نص القرار «آلية للمراقبة» عبر لجنة أممية من المراقبين، وبالتالي لا بد لهذه اللجنة من أن تراعي توازن القوى داخل مجلس الأمن على الأقل لئلاخية لتشكيلها وهيكلتها، خصوصا لجهة تمثيل القوى الخمس الكبرى، وبالتالي فإن وجود روسيا والصين من شأنه أن يبطئ أي محاولة لتلغيم المساعدات الإنسانية بمساعدات غير إنسانية.

القرار لا يأتي تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام جميع الإجراءات المناسبة تلقائيا في حال عدم امتثال الأطراف للقرار الأممي، وعلى رغم أن «لوموند» رأت في القرار تطورا عن السابق في ما يخص التدابير الإضافية في حال عدم تنفيذ القرار، فإن هذه التدابير بحاجة إلى اجتماع مجلس الأمن مرة أخرى، وهنا تقول «لوموند»: «ستتطلب روسيا تعطيل أي قرار مرة أخرى كما فعلت في أربع مرات سابقة هي والصين».

ركّز الإعلام على أن القرار سيساعد في إيصال المساعدات الإنسانية «بما في ذلك المواد الطبية والجراحية» إلى الأيخافض الذين يحتاجون إليها عبر أقرب الطرق» خصوصا في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، لكن أليس هناك مناطق محاصرة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، وبالتالي يشملها القرار كمدنيّتي نبلّ والزهران؟

إن وجود نقاط إيجابية في نص القرار الأممي تفرغه من مضمونه، لا تجعل القرار بهذه الخطورة، لكن المؤكد أن القرار الذي جاء بعد تمدد الدولة الإسلامية لا سيما في المناطق الحدودية، والرهان الغربي على جبهة الجنوب في سورية، من شأنه أن يطيل أمد الأزمة ويصّب مباشرة في تدعيم إدارة حرب الاستنزاف الغربي على سورية في المدى المنظور.

■ **كاتب سوري**

استراتيجية أميركا الكبرى في العراق وسورية والمنطقة

2

■ **ويليام بوك**

عندما تعرّضت سورية لعاصفة من الدمار والغبار على مدى سنوات أربع، في الوقت الذي رفضنا فيه طلبها الحصول على الغذاء، قرأ السوريون الشر في ردّ الطلب هذا. وتغيّر عن ذلك في عدد من التصريحات. وقمنا نحن وحلفاؤنا بتجهيز القوات المسلحة بهدف الإطاحة بنظامهم وحكومتهم. وفي غضون ساعات قليلة من الضربة العسكرية الجوية، دخلنا في حال من الفوضى في حرب غير قانونية وغير مشروعة. غير أننا لا نزال حتى هذه اللحظة نشارك في الإجراءات التي بدأت منذ عام 1949 في محاولة لإسقاط الدولة السورية.

ولكن واضحين: إن الدولة السورية لا تمتلك جاذبية بعض الدول الأخرى التي تعتبر الديمقراطية فيها قسرية. ونحن لا ندع هذا الواقع يزعجنا لدى تعاملنا مع هذه الدول المهمة والقيّمة بالنسبة إلينا. والحقيقة نقال أننا نطبق معايير الحرّية بشكل فضفاض للغاية قياسا على أفعالنا. كذلك، فإن سجل أميركا المحلي في مجال حقوق الإنسان تكاد لا تشوبه شائبة، غير أن تعاملنا مع الهنود المحليين شكّل بحق إبادة جماعية، وما قفنا به في الفلبينيين بشكل وفق المعايير الحالية جريمة حرب. دخلنا في أكثر من مئتي عملية عسكرية خارجية. بمعدل عملية كل سنة منذ أصبحنا دولة حقيقية. لكن حتى لو وضعنا جانبنا الشرعية والأخلاق، الحقيقة أننا لم نفلح في إيجاد سبل ووسائل لإصلاح الشعوب وجعلها مثالية كما نريد. ولا نزال نذعي بحفاظنا على هذه الصورة بينما نشي أفعالنا بعكس ذلك تماما.

ما هي هذه المصالح؟ قد يصنّفها الأميركيون بغالبيتها إن لم يكن جميعها في عداد الأمن والحماية. نحن نرفض العيش في حالة من الخوف، ونؤمن بأن الخطر يدهمنا دوما من الخارج. والمفارقة التي رفضها أحد واضعي الدستور منذ أكثر منذ مئتي سنة، هي الخطر الواقع بزعجانا لدى تعاملنا مع هذه الدول المهمة والقيّمة بالنسبة لئنا. والحقيقة نقال أننا نطبق معايير الحرّية بشكل فضفاض للغاية قياسا على أفعالنا. كذلك، فإن سجل أميركا المحلي في مجال حقوق الإنسان تكاد لا تشوبه شائبة، غير أن تعاملنا مع الهنود المحليين شكّل بحق إبادة جماعية، وما قفنا به في الفلبينيين بشكل وفق المعايير الحالية جريمة حرب. دخلنا في أكثر من مئتي عملية عسكرية خارجية. بمعدل عملية كل سنة منذ أصبحنا دولة حقيقية. لكن حتى لو وضعنا جانبنا الشرعية والأخلاق، الحقيقة أننا لم نفلح في إيجاد سبل ووسائل لإصلاح الشعوب وجعلها مثالية كما نريد. ولا نزال نذعي بحفاظنا على هذه الصورة بينما نشي أفعالنا بعكس ذلك تماما.

السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه: لماذا علينا تحلّ تكاليف كل هذه الحروب ولم نصنع بعد أكثر أمنا؟ وجدّت أجوبة ثلاثة على تساؤلي هذا:

1 - البعض يكسب المال من العمليات العسكرية الصناعية المعقدة.

البناء

في ظل عجز الجيش «الإسرائيلي» عن تحقيق الحسم في الميدان

الحرب «الإسرائيلية» تراوح في المكان ونتنياهو أمام استحقاق تقديم التنازلات

حسن حردان

في اليوم الحادي عشر للعنوان الصهيوني على قطاع غزة، بدا واضحا أن تهديد رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو بتصعيد حربه والدفع بخيار الغزو البري إلى الواجهة كاحتمال مرجّح بعد رفض المقاومة المبادرة المصرية، لم يجد ترجمة له على أرض الواقع، في حين لم يؤدي إلى دفع المقاومة إلى تلبين موقفها من اتفاق التهدئة. في المقابل فإن محاولة نتنياهو رفع سقف شروطه بطرح زرع صواريخ المقاومة وتدمير الأنفاق الهجومية في غزة للحصول على تهدئة وفق مطلبه هدوء مقابل هدوء، لم تفلح، وتحقيق ذلك وهمّ وخيال، إنه مهرون بقدره العدو على إلحاق الهزيمة بالمقاومة وهو ما يعجز عنه.

فالحرب «الإسرائيلية» على غزة وصلت إلى



«هأرتس»: مطلب نتنياهو نزع الصواريخ من غزة من قبيل الأوهام

تناول المرسل والمحلل السياسي في صحيفة «هأرتس» باراك رفيد المطب الذي طرحه رئيس الحكومة «الإسرائيلية» حديثا بشأن إزالة الصواريخ والاتفاق من قطاع غزة، مؤكدا: «أن ذلك من قبيل الأوهام، وأن لا يوجد أي جهة دولية راغبة أو قادرة على نزع الصواريخ من قطاع غزة».

وقمنا أشار إلى أن «النموذج السوري في نزع الأسلحة الكيماوية لا ينطبق على غزة بما يخص الصواريخ»، خلص إلى حقيقة أن «لا بد من البحث عن حلول سياسية تجعل حركة حماس معنية بالحفاظ على التهدئة، وضمن ذلك فتح معبر رفح بالتنسيق مع مصر، وإدخال قطر وتركيا كشريكيتين في تحسين الوضعين الإنساني والاقتصادي لقطاع غزة».

ولفتت الصحيفة العبرية على طرح رئيس الحكومة في الأيام الأخيرة هدفا جديدا للحرب العمالية على قطاع غزة، «العصف الماكول» والتي أسماها الاحتلال «الجرف الصادم»، ويمثّل في نزع الصواريخ من قطاع غزة وإزالة الأنفاق».

وبشار الكاتب إلى أن «نتنياهو تطرق (أول من أمس) فقط إلى هذه المسألة في تصريحين خلال لقائه مع وزيرَي خارجية إيطاليا وألمانيا». متوقعا: «أن يتسك ب تكرار ذلك في كل خطاب أو مقابلة يجريها حتى نهاية الحملة العسكرية».

وبحسب الكاتب فإن «نتنياهو يتحدث عن تنفيذ «نموذج سورية» في غزة. بمعنى أنه مطلقا تنازل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلاح الكيماوي الموجود بجزوته تحت ضغوط دولية، فإنه بالإمكان دفع حماس إلى التنازل عن آلاف الصواريخ الموجودة بجزوتها. وأن نتنياهو يتطلع إلى تجنيد دول العالم لإقامة جهاز دولي لنزع الصواريخ من قطاع غزة». وتابع: «أن نزع الأسلحة من قطاع غزة هو عملية جديرة بالتأكيد، ولكن من الصعب رؤية كيف سيتحول ذلك من أمنية إلى خطوة عملية. فالهدف الجديد لنتنياهو طموح بشكل خاص في أحسن الأحوال، وخيالي في أسوأ الأحوال، إذ أن حركة حماس استثمرت موارد وجهودا ضخمة في السنوات الأخيرة لبناء ترسانته من آلاف الصواريخ، وبالتالي فإنه من قبيل الأوهام التفكير بأنها ستوافق على التنازل عن الصواريخ كجزء من اتفاق وقف إطلاق النار نتيجة للحرب الحالية أو بسبب ضغوط دولية مستقبلية».

وخلص الكاتب إلى أنه «لا يوجد أي جهة دولية راغبة أو قادرة على نزع الصواريخ من قطاع غزة. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي تطبيق اقتراح وزير الخارجية إيفغور لبيرمان باحتلال قطاع غزة، والقضاء على سلطة حماس، وإعادة السيطرة الأمنية لـ«إسرائيل» على القطاع لسنوات عدة، وهو ما ليس معنى ما نتنياهو».

وأضاف رفيد: «إن مطلب نزع الصواريخ من قطاع غزة جيد للإعلام، ولكنه ليس استراتيجية خروج من الحملة العسكرية أو خطة عمل لوقف إطلاق النار. وإذا كان نتنياهو يرغب بتحقيق هدف إعادة الهدوء لفترة طويلة عليه أن يفكر بحلول سياسية تمنح حركة حماس حوافز للحفاظ على هذا الهدوء». وقال: «ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، فإن على نتنياهو أن يتخلص من

مفترق طرق: إما الاستمرار في المراوحة بالمكان أو وقفها. فنتياهو يخشى توريط الجيش «الإسرائيلي» في غزة وما قد يؤدي إليه من وقوع قتلى ومصابين، وبالتالي انجراره إلى اجتياح شامل للقطاع يستنزفه عسكريا واقتصاديا، من دون أن تكون لديه خطة واضحة لما يُراد تحقيقه في غزة. ولهذا فإن الموقف «الإسرائيلي» تسوده الضبابية وعدم الوضوح، ما يُؤشر إلى عدم وجود سياسة «إسرائيلية» واضحة اتجاه غزة، الأمر الذي دفع المحللين إلى القول بأن الحرب دخلت «مرحلة المأزق»، و«إسرائيل عاجزة عن تحقيق الحسم فيها، بينما لا تلقى تهديدات نتنياهو أي صدى في الميدان سوى مزيد من القصف الذي يقتل المدنيين. ويتسبب بالدمار ومماناة الشعب الفلسطيني. لكنه لا يؤثر في قدرات المقاومة في مواصلة إطلاق الصواريخ على العمق الصهيوني».

فوابت عدة للاهجرة الأمنية «الإسرائيلية» بشأن غزة في السنوات الأخيرة، ومن فوابت شخصية عدة له بشأن الدول القادرة على التأثير في حركة حماس مثل قطر وتركيا. مشيرا إلى أن «تجنيد مصر لفتح معبر رفح بشكل دائم إلى جانب إدخال تركيا وقطر كشريكيتين استراتيجيتين لتحسين الوضعين الإنساني والاقتصادي في قطاع غزة، كل ذلك جزء من خطوات من شأنها أن تقنع حماس بجدارة بالعودة إلى التهدئة وعدم خرقها».



«يديעות»: الحرب «الإسرائيلية» تراوح في المكان وتيجتها متعادلة

أجمع محللون «إسرائيليون» على «أن الحرب التي شنتها «إسرائيل» على حماس وصلت إلى نتيجة «متعادلة» ولم تحقق حسما أو غلبة لجهة على الأخرى، مشيرين إلى أنها «وصلت إلى مفترق طرق. والخيارات إما الاستمرار في المراوحة بالمكان أو وقفها».

ولفت المحللون إلى: «على رغم تهديد نتنياهو بتصعيد الحرب واصلت الحرب مرواحتها في المكان»، متساثلين إذا ما كان نتنياهو يخشى أن يوظف الجيش في غزة ويوقع قتلى ومصابين، وأن تنجرّ «إسرائيل» إلى اجتياح شامل لقطاع غزة يستنزفها عسكريا واقتصاديا، من دون أن يكون لديها خطة واضحة لما تريد تحقيقه في غزة».

واعتبر المحلل العسكري لصحيفة «يديעות آخرونوت» أليكس فيشمان «أن التوغّل البري، والمفازات البرية، يمكن أن تكسر التوازن القائم». لكنه أشار إلى عدم وجود سياسة «إسرائيلية» واضحة اتجاه غزة، ومن غير الواضح ما الذي تعزّمه الحكومة لتحقيقه حيال سلطة حماس في قطاع غزة». وأضاف: «إن الاستمرار في الوضع الحالي لن يحقق الحسم، ويتعيّن على يقترح على المستوى السياسي ماذا يُراد بالتحديد». أما المحلل يوسي يهوشوع، فقال: «إن الحرب برزت مرحلة المأزق، ولم يتحقق فيها حسم لـ«إسرائيل» على حماس». وأضاف: «إن نتنياهو هدد في خطابه بتصعيد الهجوم، لكن شيئا لم يتغير». وتابع: «إن حقيقة عدم وجود تغيير تغيّر التساؤلات. أين تقف الأمور؟ ألا يقدم الجيش للمستوى السياسي خطط عمل كافية؟ هل يتعلمم المستوى العسكري أمام المستوى السياسي ويجعله يشك في قدرة الجيش على تنفيذ خطط تؤدي إلى تغيير في الصورة المعركة؟ هل ثمة أزمة تقع بين الكابنيتين والقيادة العسكرية؟».

وأوضح يهوشوع: «يلعب الجيش القيام بعمليات عسكرية محدودة للتخلص من تهديد الأنفاق الهجومية، ويؤكد الضباط ألا مجال لتدميرها بالضربات الجوية». معتبرا: «إن نفقا واحدا يوازى خطورة ألف صاروخ». وتساءل المحلل: «إذا كان الجيش يطلب تنفيذ هذه العمليات القيادة السياسية المتعطل، فهل نتنياهو لا يثق بالقوات البرية، لذلك يمتنع عن إدخالها إلى غزة؟». وقال: «الحملة العسكرية وصلت إلى مفترق طرق، وهي أمام خيارين: إما مواصلة المراوحة في المكان أو إنهاء هذه الجولة».



«هأرتس»: الاتصالات مستمرة والجيش «الإسرائيلي» يحشد قواته وحماس متمسكة بشروطها

كتب المحلل العسكري لصحيفة «هأرتس» عاموس هرئيل: «إن اليومين المقبلين سيكونان حاسمين، في ظل تواصل الجهود المتعددة للقوات للتوصل إلى وقف إطلاق النار وتواصل الغارات الجوية «الإسرائيلية» على قطاع غزة والتفكير بشن هجوم بري محدود واستمرار إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه جنوب البلاد ومركزها».

وأضاف هرئيل: «على رغم العاصفة السياسية القوية التي أثارها اليمين «الإسرائيلي» على ما يسمى بإدارة حكومة نتنياهو الحذرة للحملة العسكرية»، فلا يبدو أن هناك أيّ تغيير فوري ملموس في العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش في قطاع غزة». وتابع: «إن هناك احتمالا بالتوصل إلى اتفاق، إذ أن الاتصالات لوقف إطلاق النار تتواصل عبر قناتين متنافستين، الأولى مصرية والثانية قطرية- تركية، بينما تناور السلطة الفلسطينية بين القناتين». وادعى الكاتب في هذا السياق: «أن الولايات المتحدة وخلفا لربة، «إسرائيل»، تغازل فكرة استخدام قناة الوساطة الثانية، وهو ما يعتبر سببا آخر لحركة حماس لتفضيل الحل عن طريق قطر وتركيا. وليس الحل الذي طرحته مصر والذي لا يتوقف برفض وقف إطلاق النار من دون مناقشة شروطه معها». مشيرا إلى أن «الرئيس الفلسطيني محمود عباس زار القاهرة، حيث تناقش مصر والسلطة الفلسطينية إمكان إدخال 300 من عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة من الضفة الغربية عبر رفح»، لافتا إلى أن «أحد مطالب حماس المهمة هو فتح المعبر، إلا أن القاهرة ترفض على ذلك «دعفة ثمن» (بحسب الكاتب) على شاكلة تجديد هزول السلطة الفلسطينية في قطاع غزة للمرة الأولى منذ 7 سنوات». وأردف هرئيل قائلا: «أما العملية الثانية فنقتصر بقضية دفع رواتب 43 ألف موظف رسمي في قطاع غزة. وعلى رغم أن قطر أعلنت استعدادها للمشاركة في تمويل دفع الرواتب، إلا أن مصر لا تبدو متحمسة وتفضل أن يأتي التمويل من مصادر أخرى في الخليج، مثل الإمارات».

وبينما أوضح الكاتب أن «هذه المطالب لا تتصل بـ«إسرائيل» لفت إلى أن «المطلب الثالث الموجه لها هو إطلاق سراح عناصر حركة حماس التي اعتقلت مؤخرا في الضفة الغربية، وضمنه الإسرى المحررون الذين أطلق سراهم في صفقة تبادل الاسرى وأعيد اعتقالهم». وقال: «إن «إسرائيل» أبلغت مصر أنها ترفض مناقشة قضية الاسرى لأنها تتصل بالصفة الغربية، وأنها على استعداد لمنافسة ذلك فقط مع السلطة الفلسطينية».

وأشار المحلل العسكري لصحيفة«هأرتس» إلى «أن أجهزة الأمن» «الإسرائيلية» تولى أهمية للجانب الاقتصادي في قطاع غزة، باعتبار أن تصعيد حركة حماس كل لحظة من الأسباب من بينها العامل الاقتصادي، وبالتالي فإن الحل يعتمد على إجراء تحسين اقتصادي معين في قطاع غزة». وتحدثت الصحيفة أنه «في الكوليس، تجري محاولات للبرورة صوغ لوقف إطلاق النار يكون مقبولا لدى الطرفين. غير أن التوصل إلى ذلك لن يكون كافيا لإلقاء السلاح. فالواقع في غزة سيبقى مشتعلا ويهدد بمواجهات جديدة». معتبرة «استمرار الهجمات الجوية على قطاع غزة لا ياتي ردا على إطلاق الصواريخ الذي لا يتوقف باتجاه المستوطنات في «إسرائيل»، فحسب، بل هو أيضا محاولة لمواصلة ممارسة الضغط بهدف الحيولة دون الدخول البري إلى القطاع». وأضافت الصحيفة العبرية: «مثل هذه الخطوة، حتى وإن كانت أهدافها محدودة وقد تشهد تعقيدات، فعلاجية التهديدات التكتيكية الفورية ولا سيما خطر الأنفاق قد تسقط كثيرا من الضحايا وتدهور الوضع في المنطقة بصورة حادة». موضحة أن «على رغم تمكن حماس من إطلاق أكثر من ألف صاروخ باتجاه «إسرائيل» خلال ما يزيد عن أسبوع بقليل، فإن الجيش «الإسرائيلي» يخشى من



نشوء وضع مماثل للصومال في قطاع غزة، حيث تنشط عشرات المجموعات تتنافس بينها السيطرة على الأرض. ولهذا السبب فإن رئيس الحكومة «الإسرائيلية» ووزير الأمن ورئيس أركان الجيش ليسوا معنيين بالقضاء على سلطة حماس، وبالتالي فإن إسماعيل هنية ليس هدفا، خلافا لمحمد ضيف مسؤول الجناح العسكري».

«يديעות آخرونوت»: مفاوضات بشأن المفاوضات اعتبرت صحيفة «يديעות آخرونوت» «أن ما يحصل اليوم هو مفاوضات حول المفاوضات»، وقالت: «إن المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار معقدة وقد تطول. والسبب الرئيس لذلك هو أن «حماس» مصممة على الخروج من المعركة مع إنجازات واضحة لجناحها العسكري وسكان غزة».

واعتبرت الصحيفة أن «هذه الإنجازات يفترض أن تكون واضحة كي تبرر في الشارع الفلسطيني وفي الضفة الغربية أيضا. السبب الثاني هو أن «حماس» لا تعد مصر وسيطا زهيا، وهي معنية بأن تشارك قطر وتركيا في المفاوضات لأنهما تؤيدانها من دون تحفظ. عمليا، ما يحدث الآن هو مفاوضات بشأن المفاوضات تحت النار».



«تليغراف»: لحظة الحسم «الإسرائيلية» بخصوص الحرب البرية على غزة

نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» تحليلاً لمراسلها في غزة دافيد بليز تحت عنوان: «إسرائيل تصل إلى لحظة القرار بخصوص العملية البرية في غزة». اعتقد الكاتب «أن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو لم يعد قادرا على مقاومة الضغوط للدفع بقواته البرية ودباباته إلى قطاع غزة». وقال: «إن قادة «إسرائيل» سيقررون خلال الأيام إن لم يكن الساعات المقبلة، ما إذا كان على الدبابات أن تتحرك إلى القطاع وبالتالي تتحول العملية العسكرية ضد غزة من مجرد هجمات جوية إلى هجوم بري متكامل».

ورأى بليز أن «في هذه الحالة فإن ضحايا المعركة ضد حماس سيزدادون من دون أدنى شك»، مضيفا: «إن نتنياهو شديد الحذر والتردد في الدفع بالدبابات والجنود إلى غزة، لكنه لم يعد قادرا على مقاومة الضغوط». وأكد: «أن قادة «إسرائيل» يرون أن رفض حماس اتفاق التهدئة المصري دليل لا يرقى إليه الشك. على أن الحركة التي تسيطر على القطاع تخطط للتصعيد وهو ما دفع رفقاء نتنياهو في المعسكر اليميني المتشدد في «إسرائيل» إلى تأكيد أنه لا يملك خيارا بديلا من الحرب البرية».



■ **«انديبننت»: كيف تصل ملايين الجنيهات**

من التبرعات في العالم الغربي إلى «داعش»؟

نشرت صحيفة «انديبننت» موضوعاً عن الملف السوري لإيزابيل هانتر مراسلتها في منطقة غازي عنتاب على الحدود التركية. السورية تحت عنوان «كيف تصل ملايين الجنيهات من التبرعات في العالم الغربي إلى أيدي الدولة الإسلامية (داعش)».

وقالت الصحفية: «إن العالم الغربي يرسل مساعدات تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية إلى المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في شمال سورية».

وأضافت هانتر: «إن هذه المساعدات التي تقدمها الحكومتان البريطانية والأميركية وحكومات دول أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي تتكون من مواد غذائية وأدوية وقابقر طبية، إضافة إلى مواد إسعافية تدخل إلى شمال سورية عن طريق المهربين المفنوحين حتى الآن على الحدود المشتركة بين سورية وتركيا».

ونقلت عن أحد أعضاء الجماعات الإغاثية التي تسيّر قوافل الإغاثة تأكيد:«أن هذه القوافل تدخل من الحدود التركية وتصر على نقاط التفطيش التابعة للدولة الإسلامية، وقد يتعطل بعض القوافل لمدد قد تصل إلى 3 أسابيع نتيجة المعارك بين الدولة الإسلامية وجماعات معارضة أخرى لا تريد أن تمر القوافل الإغاثية في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية».

وتابعت هانتر: «إن المنظمات الإغاثية ومنها منظمة «الرحمة أو ميرسي» تؤكد أنها تسعى إلى تقديم العون للمدنيين المشردين الذين يحتاجون إلى دعم عاجل ولا يسعون إلى دعم سيطرة أي تنظيم أو مجموعة على مناطق معينة». لافتة إلى أن «منظمة الرحمة لها مكاتب في بريطانيا والولايات المتحدة، وصلحت العام الماضي على 27 مليون جنيه استرليني من الخارجية البريطانية لدعم عملياتها الإغاثية والإنسانية في سورية».

وأردفت هانتر قائلة: «إن العاملين الغربيين في منظمات الإغاثة يُكدون أن مقاتلي الدولة الإسلامية الذين قاموا في السابق باعتقال صحافيين غربيين وعمال إغاثة أصبحوا يتربصون الآن يعملون من دون مصافيات ومن دون أية شروط مسبقة». وأضافت: «إن الدولة تقوم بتوظيف أطباء ومرمضات وتدفع لهم أجورا كبيرة تصل إلى نحو 400 جنيه استرليني في الشهر، وهو ما يعد ثروة في الظروف الحالية»، مؤكدا: «أن الدولة» منذ إعلان قيام الخلافة الشهر الماضي أصبحت تسيّر شؤون الناس بشكل أكثر تنظيما كدولة حقيقية».



«جام جم»: خطر الإرهاب يهدد المنطقة

تحت «عنوان خطر الإرهاب يهدد المنطقة»، علقف صحيفة «جام جم» الإيرانية على خطر عصابات «داعش» الإيرانية، فقالت: «لاشك في أن داعش خطر يهدد المنطقة برمتها، واي خطأ أو تقاعس من قبل الدول العربية في ملاحقة هذه العصابات الإرهابية مرفوض، وستكون تبعاتها كارثية على العالم. ولو أن المرحلة التي يواجه فيها العراق خطر التقسيم واستمرار عصابات داعش تقدم الدعم لعصابات داعش وغيرها، لما كان الإرهاب يستغل كما هو عليه اليوم».

ولفتت الصحفية إلى أن «المجتمع الدولي اليوم وخصوصاً دول المنطقة مدعوة إلى التحرك الجاد لإيجاد حل جذري لهذه الآفة السرطانية وتجفيف منابعها، بدلا من التراخي وراء الحلول الترقيعية والموقتة، لا سيما في هذه المرحلة التي يواجه فيها العراق خطر التقسيم واستمرار عصابات داعش بهجماتها. وعلى دول المنطقة أن تلعن أن النار المستعرة اليوم في العراق وسورية قد تحرق المنطقة برمتها وتذهب كل المساعي الخيرة والمخلصات لبسط الأمن في الشرق الأوسط أدرج اليراح».